وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية ونقود

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر الاصلاحات الاقتصادية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعــداد الطلبة:
- شرفاوي عبدالرؤوف
- بلخضر يوسف

تحت الإشراف الأستاذ:
- بوخرص عبد الحفيظ

أعضاء لجنــة المناقشــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بلبار امحمد	أستاذ محاضر – ب-	جامعة المسيلة	رئيسا
بوخرص عبدالحفيظ	استاذ مساعد – أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حجاب عيسى	أستاذ محاضر– ب -	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: « لئن شكرتم لأزيدنكم».

"**سورة إبراهيم: الآية(7)**"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لا يشكر الناس لا يشكر الله ».

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **بوخرص عبدالحفيظ** على ما قدمه من ملاحظات وتشجيعات، فكانت توجيهاته وإرشاداته ذات منفعة وفائدة لنا في تحديد ماهية موضوع الدراسة والتي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة عبر مختلف مراحل الدراسة.

والله ولي التوفيق

الإهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

، والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة جهدي :

إلـى الوالدين الكريمين حفظها الله

إلـــــى كل إخوتي وأخواتي وجميع أقاربي .

إلـــــى رفيقي في هذا البحث : يوسف

إلـى من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في انشاء هذه المذكرة.

إلـى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة محمـــــد بوضياف بالمسيلـــــة .

إلـــــى زملائي في الدراسة طلبـــــة العلـــوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود دفعـــــة

2017.

وشكـــــرا.

عبدالرؤوف

الاهداء

اللهم انفعني بما علمتني، و علمني بما ينفعني و زدني علما ،

اللهم اجعل القران ربيع قلبي ،ونور صدري ، وجلاء حزني

وذهاب همي، –آمين–

اهدي هذا العمل المتواضع

الى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه و صدقها قلبه، الى كل من صلى على خير البشرية

محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

إلـى الوالدين الكريمين حفظها الله .

الى دفئ البيت اخوتي وأخواتي وجميع أقاربي

إلى زملائـي و أحبتـــي في العـــمل وإلى أعـــز صديـــق في مشواري الدراسي رؤوف

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بداية إلى اليوم وخاصة طلبة العلوم الاقتصادية تخصص

مالية ونقود دفعة 2017 .

إلـــى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة محمـــــد بوضياف بالمسيلـــــة .

وشكرا .

يوسف

المحتوى	الرقم
كلمة شكر	
اهداءات	
فهرس المحتويات	II -II
فهرس الجداول والأشكال	II
المقدمة العامة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية	
تمهيد	08
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	9
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	9
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني: الاطار النظري للإصلاحات الاقتصادية	20
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وخصائصه	20
المطلب الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي	22
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية	
تمهيد	31
المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	32
المطلب الأول: برامج الإصلاح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي	32
المطلب الثاني: مكانة التجارة الخارجية في البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2015	38
المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2015	42
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990 -2000	42
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2001 -2015	45

المبحث الثالث: تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات 1990- 2015	48
المطلب الأول: تحليل هيكل الصادرات و الواردات خلال الفترة 1990- 2000	48
المطلب الثاني: تحليل هيكل الصادرات و الواردات خلال الفترة 2001-2015	56
خلاصة الفصل	64
الخاتمة العامة	66
قائمة المراجع	71

1- فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01-01	نظرية الميزة المطلقة	12
02-01	نظرية المزايا النسبية	14
03-02	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1990- 2000	42
04-02	يوضح وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2015	45
05-02	تطور الواردات حسب المجموعات السلعية للفترة (90-94)	49
06-02	نسبة تطور الواردات مقارنة بنسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية للفترة (90-94)	50
07-02	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال المرحلة (90-94)	51
08-02	نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسبة تخفيض قيمة الدينار الجزائري للفترة 1990- 1994.	52
09-02	تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال المرحلة (95-2000)	53
10-02	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2000	55
11-02	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2001-2015)	57
12-02	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2001-2015)	60

2- فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01-02	تطور ميزان التجاري الجزائري 1990-2000	44
02-02	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2015	47
03-02	حجم صادرات الجزائر خلال الفترة 2005-2009	62
04-02	تطور صادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2015	63

المقدمة العامة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية و انتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة بحيث تتيح للمحافظة على توازن ميزانها التجاري ولكن ما نلمسه في هذا المجال أنه وباختلاف استراتيجيات والسياسات المتبعة فانه من المستحيل والصعب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات.

كما أن الدول النامية بحاجة ماسة إلى التجارة الخارجية حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة لازمة لتحقيق برامجها التنموية اضافة إلى حاجتها الماسة والتي اخذت تتزايد في الفترة الاخيرة لكثير من السلع الضرورية وخاصة الغذائية التي أصبحت عاجزة عن سداد حاجة أسواقها المحلية منها وبدأت تعتمد في الحصول عليها من الاسواق العالمية. كما نلاحظ أيضا العديد من الدول تعتمد على ما تصدره من مواد خام إلى الاسواق الخارجية.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية حديثة الاستقلال لم تكن بعيدة عن هذه المشاكل، فقد تبنت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال وانتهجت أسلوب التخطيط كوسيلة للتنمية، لكنها لم تستطيع الوصول إلى الأهداف المنشودة، ليعرف اقتصادها آنذاك عدة مشاكل كضعف معدل النمو وارتفاع المديونية، تدهور ميزان التجاري خاصة بعد تدهور اسعار النفط منذ سنة 1986، مما دفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للتفاوض حول امكانية مساعدتها على الانطلاق في عمليات الاصلاح الاقتصادي. وقد انتهت المفاوضات بين الجزائر وهذه المؤسسات بعقد مجموعة من الاتفاقات غطت الفترة 1989-1998، تضمنت جملة من الاجراءات والتدابير تستهدف اساسا توازن الميزان التجاري وإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني، كل هذا كان في اطار برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي.

وعرفت الجزائر منذ سنة 2001 تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة شملت كل القطاعات الاقتصاد الوطني والمقصود بها برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2009، وكذا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (برنامج النمو الخماسي).

1- إشكالية البحث:

للإمام بالموضوع أكثر وبناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

❖ **كيف ساهمت الاصلاحات الاقتصادية في تحسين الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2015؟**

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية العديد من الأسئلة الفرعية وأهمها:

- ✓ ما المقصود بالإصلاحات الاقتصادية؟
- ✓ ما المقصود بالتجارة الدولية؟ وما هي أهم النظريات التي ساهمت في تطور التجارة الخارجية في العالم؟
- ✓ كيف ساهمت الاصلاحات الاقتصادية في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ✓ ما مكانة تحرير التجارة الخارجية في البرامج التنموية ؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سالفة الذكر، ارتأينا وضع الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- ✓ الاصلاحات الاقتصادية هي أي إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي، ويمكن أن تتمثل هذه الاجراءات في تحرير الاسعار لقطاع معين أو لسلعة معينة.

- ✓ التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي إصطلاح إقتصادي ينصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، نظريات التجارة الدولية تتمثل في النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة.
- ✓ شهد الاقتصاد الجزائري بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة.
- ✓ إن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر كفيلة بتحسين وضع قطاع التجارة الخارجية.

3- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الإقتصادية التي شملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، كما ويكتسي الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع التجارة الخارجية الجزائرية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية وخصوصا مع توجه الدول نحو نظام تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي، محاولة منها الإسراع في الإندماج في الإقتصاد الدولي ويعتبر هذا المسعى مهم نظرا للإمتيازات التي تقدمها أهمها نقل الخبرات والتكنولوجيا كما أنها تمثل ممرا نحو أسواق التصدير.

4- أهداف الموضوع:

هناك عدة أهداف نذكر منها:

- ✓ إظهار أهمية التجارة الدولية في تطور اقتصاديات دول العالم؛
- ✓ معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وتحليل إحصائيات المتحصل عليها؛

- ✓ محاولة إبراز الآثار السلبية و الإيجابية على ميزان التجاري الجزائري؛
- ✓ معرفة وضعية ميزان التجاري الجزائري وتحليل عناصره.

5- أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ ميولنا الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الإقتصادية الدولية؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في هذا القطاع؛
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية إنشغال الدولة الجزائرية في الوقت الحاضر من خلال عملها على تركيز مجهوداتها وإمكانياتها لتحقيق هدف ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات، وبالتالي حتمية إزالة كل القيود التي تعيق التجارة الخارجية في الجزائر.

6- حدود الدراسة:

❖ **الحدود الزمانية:** تمتد حدود هذه الدراسة من سنة 1990 إلى غاية 2015 وقسمت هذه الدراسة إلى مرحلتين:

- ✓ **المرحلة الأولى (1990- 2000):** أي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الفعلية والتي كانت مدعومة من المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)؛
- ✓ **المرحلة الثانية (2001- 2015):** هذه المرحلة التي باشرت فيها الجزائر مسار الاصلاح الاقتصادي، وشملت جميع القطاعات عن طريق برامج الانعاش الاقتصادي.

❖ **الحدود المكانية:** تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر.

ومن جهة اخرى أن هذه الفترة كافية لإظهار بوضوح آثار الاصلاح الاقتصادي على تطور ميزان التجاري في الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدارسات التي تناولت موضوع الدارسة أو أحد الجوانب المتعلقة به في:

- كبير سمية، **التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ووصلت الدراسة إلى أن ميزان التجاري الجزائري يتأثر بعدة عوامل خارجية أهمها:
  - تغير سعر صرف الدولار مقابل العملات التي تتعامل بها الجزائر في اغلب عقود صادراتها؛
  - تغير الأسعار العالمية للمحروقات.
- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها"دراسة حالة الجزائر**" اطروحة دكتوراه الطور الثالث العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، الهدف من هذه الدراسة هوتحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.
- جاري فاتح، بعنوان **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001- 2002، الهدف من هذه الدراسة متابعة الاصلاحات الاقتصادية المملاة على الجزائر وتحديد أثارها على التجارة الخارجية، وتوصلت نتائج هذه الدراسة انه بالرغم من عودة الاستقرار الاقتصادي وتجسيد جزء هام من مرتكزات اقتصاد السوق فإن قطاع التجارة الخارجية ما يزال على وضعه السابق.
- دراسة سمية زيرار وآخرون، بعنوان **أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد02، 2009، الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة

إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

8- هيكل الدراسة:

من خلال ما تطرقنا اليه جاء اختيار موضوع البحث من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة سالفا وإثراء الدراسة بالتحليل، لذا قسمنا موضوعنا إلى فصلين، وسبق ذالك مقدمة تضمنت شرح لمراحل البحث، وخاتمة عامة استوفت نتائج الدراسة والتوصيات.

- ✓ **الفصل الأول:** جاء هذا الفصل بعنوان الاطار النظري لتجارة الخارجية و الاصلاحات الاقتصادية حاولنا اعطاء نظرة عامة حول تطور التجارة الخارجية في العالم، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خصصناه إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها في اقتصاديات الدول العالم ونظريات التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى الاصلاحات الاقتصادية من خلال التطرق إلى مفهوم الاصلاحات الاقتصادية وخصائصها وكذا سياسات الاصلاح الاقتصادي.
- ✓ **الفصل الثاني:** جاء هذا الفصل بعنوان أثر الاصلاحات الاقتصادية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فقد خصصنا المبحث الأول إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1990-2015)، أما المبحث الثاني جاء بعنوان تطور الميزان التجاري الجزائري(1990-2015)، والمبحث الثالث بعنوان تحليل التركيبة السلعية لهيكل الصادرات و الواردات (1990-2015).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الدولية والإصلاحات الاقتصادية

تمهيد

واجهت الدول النامية منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات العديد من المشاكل والإختلالات الاقتصادية تمثلت في انخفاض في معدلات النمو الاقتصاديين، ارتفاع العجز في ميزان التجاري، ارتفاع معدل التضخم والبطالة، وكذا ارتفاع المديونية بالإضافة إلى انخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر.

ومع بداية عقد الثمانيات من القرن الماضي زادت حدة هذه المشاكل والإختلالات الاقتصادي مما أدى بأغلبية الدول النامية إلى تبني برامج الاصلاحات الاقتصادية، لذا وجب اللجوء لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة أساسا في برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين التي تستهدف بدرجة أولى إعادة التوازن لميزان التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية.

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الاطار النظري لكل من التجارة الدولية والإصلاحات الاقتصادية في مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لتجارة الدولية؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار النظري لتجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، ونظرا لأهمية التجارة الدولية فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول ويضم تعريف التجارة الدولية وأهميتها، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف للتجارة الدولية وأهميتها بالنسبة لاقتصاد أي دولة.

1- مفهوم التجارة الدولية

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية يتم تناول عدد منها كما يلي:

- **التعريف الأول:** تعرف التجارة الدولية بأنها: "أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسات المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1].
- **التعريف الثاني:** "هي وسيلة تسمح لدول ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على منتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها"[2].

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص375.

[2]- رشيد جيلالي، "**تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2011/2010، ص18.

- **التعريف الثالث:** كما تعرف بأنها: "أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسات المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية و تبادل الخدمات والنقود وتبادل عنصر العمل.

2- أهمية التجارة الدولية

من المعروف تاريخيا، أن تزايد ونشأة التجارة الدولية وازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في انجلترا، والتوسع في اكتشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم تطور وسائل الإيصال، ومع تزايد الحاجة إلى مزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الدولية وتصنيف إلى ذالك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعات الأخرى وبالإضافة إلى ذالك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية[2]:

- يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة لكانت الثورة الصناعية في أوربا محدودة في أثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذالك لان دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم؛
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية؛

[1]- عبد المطلب عبد المحيد، **مرجع سبق ذكره**، ص375

[2]- السيد محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص8.

- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي؛
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا؛
- إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) وبتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها؛
- إن التجارة الدولية تسمح للمجتمع بان يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة اقل عن ما يحدث في غياب التجارة الدولية أي أن بدا التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الدولية بين الدول، يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية[1].

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية

تبحث نظريات التجارة الدولية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من أجل تخصيص الموارد المتعددة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى النظريات التي ظهرت من اجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

[1]–عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

1- النظرية التقليدية في التجارة الدولية

ومن روادها ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل[1]

1- 1- نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

قدم ادم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الاقتصادية وقد تضمن ذالك تحليلية لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل كما يمكن توضيح ذالك في جدول الموالي:

جدول رقم (01): نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	**100 سا/و**	**200 سا/و**
اسبانيا	**100 سا/و**	**90 سا/و**

المصدر: سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الأولى، مصر،2003،ص111.

يعتمد أدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظرية وعلى كل دولة أن التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح و اسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

انتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبتالي دون إنتاج.[2]

[1]-.سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، مصر،2003، ص111

[2]- سامي عفيف حاتم، **مرجع نفسه**،ص112.

1-2- نظريات النفقات النسبية

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817 وأكملها من بعد جون ستيوارت ميل ثم آخرين، ورغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عام إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الدولية.[1]

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر يقرر ما هو سبب قيام التجارة الدولية.

وكما بين ريكاردو بان نمط التجارة الدولية يتحدد على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقة نسبية اقل واستيراد السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أعلى بالاعتماد على نظرية العمل في القيمة كمعيار لتحديد قيم السلع المتبادلة دوليا، لذالك يجب على كل دولة أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واعتمد على عدة فرضيات أساسية هي[2]:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي؛
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

وفيما يلي يتم توضيح مساهمة دافيد ريكاردو في نظرية المزايا النسبية باعتباره أهم مساهم حيث اعتمدت نظرية ريكاردو على الفرضيات التي تسمى بالفرضيات التحليلية وهي:[3]

- وجود دولتين فقط: أي أن التجارة تتم بين دولتين فقط وذالك لتبسيط؛
- وجود سلعتين فقط: أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط وذالك لتبسيط؛
- إن التبادل الدولي تتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

---

[1]- السيد محمد السريتي،**اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، ط1، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص33.

[2]- السيد محمد السريتي، **مرجع نفسه**، ص33.

[3]- رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 13-14.

وقد استخدام دافيد ريكاردو مثال الميزة النسبية في سلعتين في بلدين كما هو مبين في الجدول الموالي:

رقم جدول(02): نظرية المزايا النسبية

	عدد وحدات العمل لكل وحدة قمح	عدد وحدات العمل لكل وحدة ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	**120**	**100**	**1 ملابس=1.2 قمح**
الولايات المتحدة الأمريكية	**180**	**90**	**1ملابس= 0.88 قمح**

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر ،ص346

ومن المثال السابق يمكن الاستنتاج أن الو م أ لديها ميزة مطلقة على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية في إنتاج الملابس لهذا فان الولايات المتحدة تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس وبهذه الطريقة سوف تتحقق منافع من التبادل التجاري بينهما، وطبقا لنظرية النسبية للتكلفة فان التجارة الحرة بين البلدان تشجع التخصص على نطاق واسع بالإضافة إلى القائدين التاليتين:[1]

- تحقيق درجة عالية من تكافؤ الأسعار بين البلدان نتيجة للتبادل التجاري بينهما؛
- تحقيق أقصى درجة من تخصيص الموارد في العالم، وهذا من شانه تحقيق أقصى إنتاج ممكن.

وقد تم انتقاد هذه النظرية من خلال ما يلي:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا؛
- عدم تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛

[1]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية، ط2، مصر،1993،ص104.

- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي، وعدم تماثل الأذواق.

وتبقى نظرية دافيد ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناءا على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

1-3- نظرية القيم الدولية

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الخارجية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الولية وهو ذالك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند جون ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.[1]

2- النظرية النيوكلاسكية في التجارة الدولية

وجاءت تطوير لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل ما يلي:

2-1- نظرية هكشر وأولين:

إن نظرية هكشر وأولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على إرجاع اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا لمصادرة طبيعية أي درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، وقامت هذه النظرية على الفرضيات التالية:[2]

[1]- زينب عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، ط1، مصر، 2004، ص10-36.

[2]- سامي عفيف حاتم، **مرجع سبق ذكره**، ص150،141.

- اعتبار عامل الوفرة أو الندرة في كميات عنصر الإنتاج مصدرا لاختلاف نفقات الأسعار وسببا لقيام التجارة الخارجية؛
- تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذالك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير؛
- استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة؛
- سياسة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج؛
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا؛
- عدم قدرته على تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات وأثارها المباشرة على التجارة الخارجية وتنوعها.

2-2- لغز ليونتيف:

من خلا ما قام به هكشر و أولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو م أ ووجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم والتدريب والتنظيم[1].

3- النظريات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها، والاقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة

[1]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر،2003، ص59-62.

التقصي والبحث من اجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد.

3-1- نظرية الطلب النموذجي (ليندر) Linder

أ- تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية:

يرى ليندر أن تغير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أن التبادل الدولي لا يقوم إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، ولقد فرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية، فيرى أن الأمر اثر تعقيد فهناك مجموعة من العوامل تحدد من الصادرات المحتملة والواردات الفعلية، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد من الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة لتجارة والقوى المعوقة للتجارة.[1]

بخصوص القوى الخالقة للتجارة تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية؛
- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة لسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة لتجارة هي:

- عامل المسافة؛

[1]- سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتاطير**، **مرجع سبق ذكره**، ص87-88

- نفقات النقل؛
- القيود المفروضة على التجارة.

ب- الطلب النموذجي عند ليندر

إن شروط الإنتاج حسب ليندر ليست مستقلة عن شروط الطلب، لان كفاءة الإنتاج بازدياد الطلب، كما أن شروط الإنتاج المحلي يؤثر عليها، أساسا على الطلب الداخلي.

والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري والغير كافي الذي يجعل سلعة ما قابلة لتصدير وعليه فان السوق الخارجي إنما هو امتداد لسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية[1].

3-2- فيرنون ودورة المنتج:

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بان التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الو م أ مما يسمح لها بان تكون رائدة في تطوير المنتجات الجديدة في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:[2]

أ- مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في الو م أ وذالك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لان تكاليفه عالية .

ب- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

[1]- جمال الين لعويسات، **العلاقة الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة، الطبعة الأولى، الجزائر،2000،ص35.
[2]- رشاد العصار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

ت- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطي بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار[1].

ومن هنا نجد أن تحليل فيرنون لا يتفق مع نظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لان رأس المال في نظرية فرنون قابل لتنقل عكس اليد العاملة والبحث التكنولوجي.

3-3- نظرية الفجوة التكنولوجية.

أوضح بوسنر (POSNER) أن هذه النظرية تركز على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذر من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية.[2]

[1]- محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة، ط1، مصر، 1986،ص101.
[2]- سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، **مرجع سبق ذكره**، ص232-237.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية

لجأت العديد من الدول النامية لإجراء إصلاحات اقتصادية وفق منظور المنظمات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها في السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي.

واعتمادا على ما سبق قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تطرقنا في إلى مفهوم وخصائص الإصلاح الاقتصادي، أما المطلب الثاني ضم سياسات الاصلاح الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي وخصائصه

1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي

- **التعريف الأول:** إن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي يعني"أي إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الإقتصادي على أساس آليات السوق الحر، ويمكن أن تتمثل هذه الاجراءات في تحرير الاسعار لقطاع معين أو لسلعة معينة، أو بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق عليه مصطلح الخصخصة"[1]
- **التعريف الثاني:** تعرف أيضا على أنه " عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الانتاج المحدودة واحتياجات المجتمع اللامحدودة بما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الإقتصادي العام"[2].
- **التعريف الثالث:** لقد حدد البنك الدولي في تقرير نشر عن التنمية في بلدان العالم الثالث سنة 1988م مفهوم الإصلاح الاقتصادي حيث وصفه "بأنه عملية تحتوي على

[1]-أحمد السيد النجار، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر و المغرب واليمن**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1996، ص7.
[2]-إكرام عبدالعزيز، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص16.

المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح كل من القطاع المركزي والحكومي وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة لدولة"[1].

2- خصائص الإصلاح الاقتصادي

بغض النظر على طبيعة النظم السياسية وبغض النظر عن الظروف الاقتصادية والسياسية للدول والتي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي، فان هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح نستطيع أن نمثلها فيما يلي[2]:

- ✓ تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي ببعدها الدولي ذالك لان جهات التي تتولى الإشراف عليها هي مؤسسات "بروتن وودز" التي تهيمن على عمليات التمويل الدولية ، فهي تؤدي دورا ايجابيا وأخر سلبيا في أن واحد. فالدور الايجابي لها يكمن في أنها تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية ، وتخفف من عبئ المديونية الخارجية للدول بالإضافة إلى أنها تساهم في تكييف الأسعار والتغيرات السريعة التي تطرأ على اقتصاد السوق العالمي، مثل أسعار البترول والسلع الغذائية، أما الجانب السلبي فيها يتمثل في الشروط التي تمليها هذه المؤسسات على الدول التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي مثل تقييد وظيفة الدولة وخصخصة القطاع العام...الخ ، من الشروط التي تنقص من السيادة الوطنية؛
- ✓ تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تتصل بالتخفيف من القيود الحكومية على الاستثمار الخاص، وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية، وتغير وتعديل التشريعات...الخ، كما سياسة الإصلاح لا تقتصر على قطاع دون سواه، إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات ولعناصر لإصلاح القطاع العام واستخدام حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص؛

[1]- د.ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي**، دار اتحاد الكتاب، مصر، 2001، ص49.
[2]- د.ناصر عبيد الناصر، **مرجع نفسه**، ص55.

- ✓ ينطوي الإصلاح الاقتصادي وعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال شتى تتناسب مع الخصائص المحلية الملموسة في كل دولة؛
- ✓ يعتمد الإصلاح الاقتصادي على معايير السوق فالدولة لن تتطفل على النشاط الاقتصادي للسكان، وأحيانا لا تستطيع التحكم التام بالمتغيرات الاقتصادية عن السيطرة؛
- ✓ يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدول المعنية وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات الاقتصادية وتتنافس على عطاءاتها؛
- ✓ تتقاطع سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بعضها البعض فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن تقابلها احتمالات الإخفاق والفشل.

المطلب الثاني: سياسات الإصلاح الاقتصادي

تختلف أهداف السياسات التي ترسمها برامج الإصلاحات الاقتصادية باختلاف الإختلالات الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة ولأن برامج الإصلاحات تهدف إيجاد حلول لكل من مشكلة التضخم وعجز الموازنة وميزان التجاري، وفي سبيل تحقيق ذالك أوصى صندوق النقد الدولي بانتهاج سياسات تستهدف كبح الطلب و زيادة العرض الداخلي وتحسين الأداء الإنتاجي ودعم قدرته التنافسية.

المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) التي تعتبر من بين أهم المؤسسات التي تلجا إليها الدول التي تعاني من الإختلالات الاقتصادية، والتي هي بحاجة إلى أموال وقروض من اجل القيام بالإصلاحات المساعدة على تخطي المشاكل الاقتصادية، وعادة ما تقترح هذه المؤسسات على هذه الدول برامج المتمثلة في برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

1- سياسات التثبيت الاقتصادي

تعرف سياسات التثبيت الإقتصادي على أنها عدد من السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تصحيح الإختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الإقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام اقتصاد السوق، إذ توظف هذه البرامج ثلاثة من الجوانب الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي، السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف[1]:

1-1- السياسة النقدية

ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي قصد التأثير على كمية النقود المتداولة وعلى حجم الائتمان عن طريق أدواته التقليدية. ومن هذا المنطلق يوصي الصندوق بإتباع سياسة انكماشية لضبط نمو عرض النقود كوسيلة لتخفيض الطلب وتقليص التضخم وذالك بربط معدلات نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج الوطني الحقيقي حيث يرى النقديون ضرورة ربط سعر الفائدة بظروف السوق من اجل تحقيق السيطرة على معدلات نمو كمية النقود[2].

ونشير إلى أن لعرض النقود ترابط قوي مع ميزان التجاري، فاعجز في الميزان يستلزم انكماشا نقديا، أما الفائض فيستلزم توسعا نقديا أليا. كما يعد تحرير أسعار الفائدة أمرا حيويا لعمليات التثبيت الاقتصادي، وبغرض التأثير في العرض النقدي وسعر الفائدة تقوم الدولة بانتهاج وسائل غير مباشرة تتمثل أساسا في:[3]

- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده؛

[1]- سميرة أيوب، **صندوق النقد الدولي،وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دراسة تحليلية تقيميه،مركز الإسكندرية للكتاب،مصر،2000،ص14.

[2]- سميرة أيوب، **مرجع نفسه**، ص84.

[3]- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي2005، ص7.

- تحرير أسعار الفائدة؛
- سياسة السوق المفتوحة عن طريق بيع سندات البنك المركزي؛
- تبني سياسة تحديد سقوف ائتمانية مرنة يتم مراجعتها من وقت لأخر.

1-2- السياسة المالية:

من أجل تخفيض النفقات الحكومية وزيادة إراداتها بغرض تخفيض العجز في الموازنة العامة عن طريق مجموعة من الإجراءات على جانبي الإرادات والنفقات تتمثل فيما يلي[1]:

- إصلاح الهيكل الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وذالك بتوسيع نطاق العبء الضريبي والحد من المبالغة في درجات التصعد على نحو يسهم في العمل والادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية ومن ثم رفع الحدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل؛
- العمل على ترشيد عمليات الاستيراد من خلال تعديل هيكل التعريفة الجمركية، وتعديل نظم الاستيراد، والعمل على زيادة الصادرات ودعم مركزها التنافسي في الخارج، ورفع أسعار المنتجات والخدمات وإزالة الدعم عن الاسعار السلع؛
- تخفيض النفقات ذات الطابع وخاصة المتعلقة بدعم السلع حيث يتم إلغاء الدعم دفعة واحد أو تدريجيا إلى غاية تساوي أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل.
- خوصصة مؤسسات القطاع العام أو تصفيتها مما يساعد على حل المشكلات الناتجة عن توسيع الدولة في الملكيات العامة، ويؤدي الأخذ بسياسة الخصخصة إلى الرفع من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وهو ما يقلل من الأعباء المالية للدولة؛
- تبني الدولة لسياسات جديدة تجاه الأجور والتوظيف وذالك بجعل الزيادة في الأجر الاسمي أن تقررت اقل من معدل التضخم.

[1]- كربالي بغداد، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

1-3- سياسة سعر الصرف[1]:

يعتبر سعر الصرف عنصرا أساسيا في برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، نظرا لآثاره المتعدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعد آلية فعالة في تخصيص الموارد من حيث تأثيره على الأسعار المحلية وآثاره على أسعار الواردات والصادرات، ولذلك يحرص الصندوق على ضرورة تنفيذ سياسة سعر صرف فعالة، من خلال تخفيض قيمة العملة حتى تصل إلى سعرها الحقيقي، من خلال تفاعلات قوى السوق (سعر صرف موحد) لأن سعر الصرف غير الحقيقي (مبالغ في تقديره) يحد من قدرة الدول على المنافسة في الأسواق الخارجية، ويؤدي إلى بروز أسواق العملة غير الرسمية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما أن التخفيض يشجع الصادرات ويعمل على إحلال الواردات على النحو الذي يدفع بالعجز في ميزان التجاري إلى الاختفاء تدريجيا، خاصة إذا كان الطلب العالمي مرنا بما فيه الكفاية.

2- سياسات التعديل الهيكلي:

يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها، مرتكزين في تحقيق غايات هذا البرنامج على آليات السوق و تضييق تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، كما تهتم السياسات الهيكلية بإصلاح الأطر والأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية وتناول السياسات الهيكلية من منظور البنك الدولي: الخوصصة وإعادة هيكلية القطاع العام، إصلاح نظام الأسعار وتحريرها، تحرير التجارة الخارجية.

[1]- حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص 44.

2-1- الخوصصة وإصلاح القطاع العام

إن الخوصصة تعني إدخال تقنيات تسيير يشرف عليها القطاع الخاص في المؤسسات العمومية التي تبقى مملوكة للدولة وإما تحويل الملكية كليا أو جزئيا من الدولة إلى مختلف الأعوان الاقتصاديين الآخرين محليين أو أجانب، و تعتبر الخوصصة إحدى الوسائل المستعملة للانتقال إلى الاقتصاد السوق، كما تهدف الخوصصة إلى التقليل من سيطرة القطاع العام و تخفيض بنيته التحتية التنفيذية، ويمكن اشتقاق الكثير من الصيغ الخوصصة حسب أهداف وظروف كل بلد منها[1]:

- الخوصصة عن طريق عقود التسيير أو ما يسمى بتأجير مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص؛
- التنازل المباشر عن الأسهم لصالح مؤسسات أجنبية معينة في حدود نسب معينة وذلك للاستفادة من التمويل والتكنولوجيا والخبرة، زيادة على فتح الأسواق الخارجية؛
- بيع الأصول، أي عناصر الذمة المالية للمؤسسة بقرار قضائي وغيرها من الصيغ الممكنة التي يجب أن يبقى هدفها هو البحث عن الفعالية وتدنية التكلفة التي تتحملها الخزينة العامة للدولة.

ولمواجهة أثار إصلاح القطاع العام والخوصصة، نصت برامج الإصلاح على جملة تدابير منها: إعادة الإدماج، إعادة التكوين، مكافئات ترك الخدمة، كما يتدخل البنك العالمي في هذا الإطار بتقديم نصائح وتمويل مشاريع لتقليل الآثار السلبية للإصلاحات.

2-2- سياسة تحرير الأسعار

تعطي قروض التكييف الهيكلي للبنك الدولي اهمية كبرى لمسالة تحرير الاسعار وإبعاد الدولة من النشاط الاقتصادي ومن ثمة آليات العرض والطلب.

[1]- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، ص205 .

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عوامل الإنتاج، حيث ينادي الصندوق بضرورة العمل بالأسعار الحقيقية التي تغطي كلفة الإنتاج والتخلي عن سياسة دعم أسعار السلع الغذائية، وإلغاء دعم الخدمات التي تقدمها الحكومة كالخدمات الصحية والتعليمية، كونها تمثل عبئا ثقيلا على موازنة الدولة[1].

2-3- تحرير التجارة الخارجية

إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بأن المنتجات المحلية تتّسم بالقدرة التنافسية في السواق الخارجية ومن خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق إلى إزالة العوائق الإدارية والتسعيرية، أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية وذلك تماشيا مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة كما أن تحرير التجارة الخارجية تعمل على[2]:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج، بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة؛
- تبني تكنولوجيا حديثة وغير مكلفة وتشجيع المؤسسات على إعادة هيكلة مراحل إنتاجها؛
- البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات مما يؤدي إلى رفع مدخولاتها

[1]- العيدي خليفة، **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،2002، ص105.
[2]- العيدي خليفة، **مرجع نفسه**، ص105.

وعليه يوصي صندوق النقد الدولي ب:[1]

- تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، مع رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل حركة الواردات ابتدءا من المواد الأولية إلى استيراد السلع الاستهلاكية؛
- إلغاء كل الأشكال التنظيمية والتشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية ويكون ذلك تدريجيا؛
- إتباع سياسة إصلاح التعريفات الجمركية، وتركها تلعب دور حماية الاقتصاد وعلى أن يتم تخفيضها حتّى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، والحقيقة أن مطلب الصندوق بتحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية تكمن في أن إشكالية اقتصاديات الدول الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة لتوسيع صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعاني منه وتمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها.

[1]- سالم توفيق النجفي، **المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد1، السنة الأولى، دار الحكمة، بغداد، 1999،ص13-14.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الاطار النظري للتجارة الدولية والإصلاحات الاقتصادية، واستنتجنا أن جل النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية بين الدول، جاءت لتدعيم مبدأ التخصص وتقسيم العمل وهذا دفاعا عن مصالحها.

لم يكن توجه مختلف الدول النامية إلى تطبيق برامج الإصلاحات اختياريا بل كان إجباريا تحت ضغط عدة عوامل اقتصادية كارتفاع المديونية الخارجية وعجز ميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم، فلقد كان لازما على الدول الباحثة عن الاصطلاح التوجه إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، من اجل طلب المساعدة والتي تنتهي دائما بالأخذ ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث تضمنت هذه برامج الإصلاحية العديد من السياسات الاقتصادية منها السياسات النقدية والمالية وأيضا سعر الصرف، التي كانت كلها تهدف للسيطرة والحد من الإختلالات المعروفة.

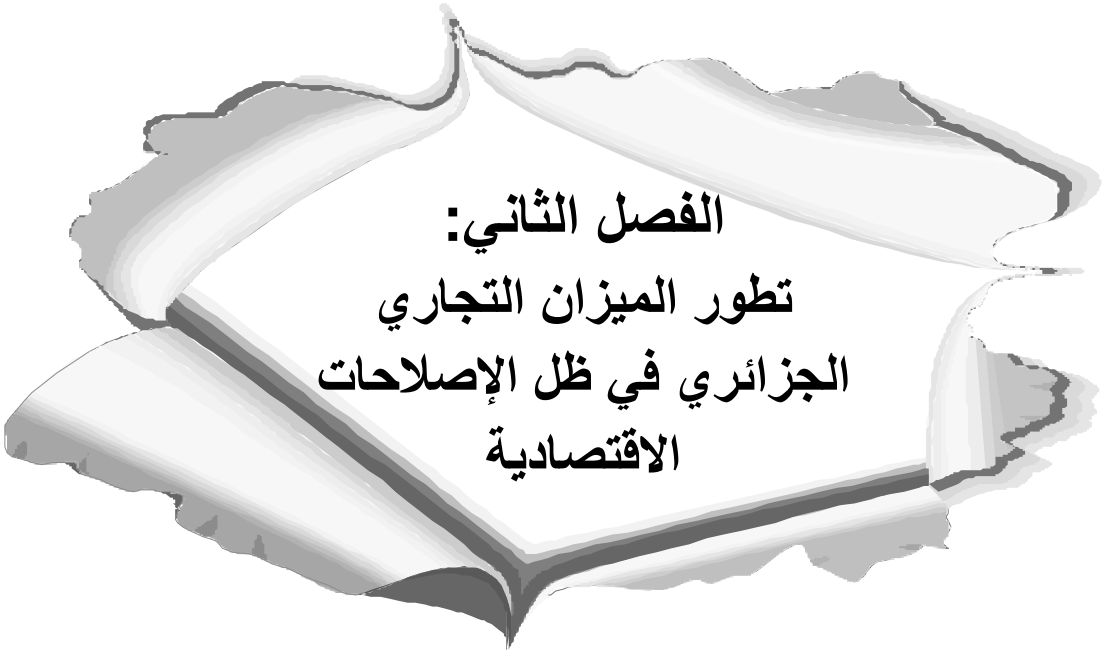

الفصل الثاني:
تطور الميزان التجاري الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

بعد مرحلة احتكار التجارة الخارجية الجزائرية وفشل الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الدولة منتصف الثمانينيات، تبين أن الاقتصاد الجزائري مزال في تدهور مستمر، الأمر الذي أدى بنتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، كما أن ارتفاع المديونية الخارجية وزيادة العجز في الميزان التجاري كانت من الأسباب الكافية التي عجلت بضرورة القيام بإصلاحات شاملة، استوجبت التوجه لطلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، من اجل معالجة اختلالات الاقتصاد.

بدأت الجزائر بالقيام بالإصلاحات شاملة، خاصة في قطاع التجارة الخارجية حيث بدأت باتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي، وتعتبر أيضا تمهيد لدخول الجزائر في المنظمة العالمية لتجارة OMC.

سنتناول في هذا الفصل مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا تطور ميزان التجاري خلال الفترة 1990 إلى 2015 من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؛

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري؛

المبحث الثالث: تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

عندما قررت الجزائر التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه وتبني نظام اقتصاد السوق، أقرت العديد من الاصلاحات الاقتصادية قصد تحرير جميع القطاعات، بما فيها قطاع التجارة الخارجية، والذي كانت الجزائر ترى في احتكاره ممارسة للسيادة الوطنية.وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الاصلاحات الاقتصادية التي مست التجارة الخارجية في الجزائر وكذا دراسة تحليلية للميزان التجاري من خلال التطرق إلى دراسة هيكل الصادرات والواردات لكل منهما.

المطلب الأول: برامج الإصلاح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

عرفت هذه المرحلة بمرحلة البحث عن الاستقرار الاقتصادي، كما تميزت الإصلاحات في تلك الفترة بدعم صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال قروضه المقدمة للدولة في إطار الاتفاقيات التي تمت بينه وبين الجزائر.

1- برنامج التثبيت الاقتصادي من 31 ماي 1989 إلى 21 ماي 1995:

اعتمدت الحكومة برنامجاً موسعاً للإصلاحات تدعم باتفاقين وقِّعا مع صندوق النقد الدولي (الأول من31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)، والثاني من(03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992) إضافةً إلى اتفاق ثالث امتد من(22 ماي إلى 21 ماي 1995).

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:

برنامج التثبيت أو ما يسمى ببرنامج الاستقرار والذي يبدأ برسالة حسن النية، بموجبها يلزم البلد بتطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية خلال الفترة القصيرة لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، و بالفعل وافق صندوق النقد الدولي

على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، كما استفادت الجزائر من تسهيل تعويضي بمبلغ 315,2 مليون وحدة سحب خاصة نظرا للانخفاض أسعار البترول سنة 1988 وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية[1].

تنفيذا للإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي عمدت الحكومة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية ومن اجل اخراجها من دائرة الاحتكار التي عمرت طويلا، اتخذت الجزائر جملة من الاجراءات والنصوص القانونية من أهمها[2]:

- **إصدار القانون 89-12 المتعلق بالإصلاح نظام الأسعار[3]**، وذالك شهرين بعد التوقيع على الاتفاق ويميز هذا القانون شكلين من الأسعار: (الأسعار الإدارية: وهي تخضع لإدارة الدولة، والأسعار المصرحة (الحرة): وهنا يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار للمصالح المختصة لمتابعتها قصد ضبطها).
- **القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد[4]**: حيث يعد هذا القانون مؤشرا من مؤشرات الاصلاح الاقتصادي وتتجلى بعض المبادئ التي جاء بها القانون في مجال اصلاح التجارة الخارجية فيما يلي :
  - إعادة الاعتبار لقيمة الدينار؛
  - منح البنك المركزي الاستقلالية التامة؛
  - تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

[1]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**،.دار هومة، الجزائر 1996، ص277.

[2]- بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص437.

[3]- القانون 12/89 المؤرخ في25 ديسمبر1989 والمتعلق بالأسعار، ج.ر.ج.ج، العدد 29، الصادر في 19 جويلية 1989.

[4]- القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد، ج.ر.ج.ج، العدد16، الصادر في 15 أفريل 1990.

- **قانون رقم 16/90 المؤرخ في 1990/8/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990:**[1] تضمن جملة من المبادئ التي اتى بها هذا القانون هي ما يلي:

- إدخال نظام يتمثل في شركات الامتياز وشركات بالجملة مما يساعد بشكل كبير في تفتيت احتكارات الاستيراد؛
- نصت المادتين 40 و41 من هذا القانون الذي يمنح المشرع فيها الحق لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من اجل بيعها و اعفائها من اجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف.

وقد تم الإتفاق على إتباع سياسة صرف مرنة، وكذا توفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، من الوصول إلى هدف نهائي يتمثل في قابلية الدينار الجزائري للتحويل.

1-2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992:

إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على اتفاقية التأكيد المبرمة بين الجزائر ومصالح الصندوق و تشكل هذه الاتفاقية برنامج اقتصادي ومالي واسع لأجلٍ قصير[2].

حيث قدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضاً قيمته 300 وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس الوقت اتفاقاً مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته 350 مليون دولار ويخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والاقتصادية[3].

[1]- قانون رقم 16/90 المؤرخ في 1990/8/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990، ج.ر.ج.ج، العدد 34، الصادر في 15 جويلية 1990.

[2]- مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن ، 2009، ص 132.

[3] بن سمينة عزيزة، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، يومي 4 و 5 ديسمبر، جامعة بسكرة، 2006، ص7.

أما فيما يخص الاصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فقد جاء بمجموعة من الاجراءات و النصوص القانونية تتمثل اساسا في:

- **المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13**[1] المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية والمعروف باسم قانون تحرير التجارة الخارجية يتضمن هذا المرسوم تحرير التجارة الخارجية، ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما يلغي ايضا نظام تراخيص الاستيراد والتصدير؛
- **التعليمة رقم 03/91 المؤرخ في 1991/04/20**[2]: المتضمنة لشروط ممارسة عمليات الاستيراد للأموال في الجزائر، وشروط تمويلها؛
- **قانون رقم 04/91 المؤرخ في 1991/05/12**[3]: المتعلق بالتحصيل الموارد المالية للصادرات المتعلقة بالمحروقات؛
- خوصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية اقتصادية؛
- تطوير الادارة الضريبية لتفادي التهرب الضريبي، ففي مطلع عام، 1991 تم اعتماد الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات؛
- تحرير الاسعار ورفع معدلات الفائدة.

1-3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من 22 ماي 1994 إلى 12 ماي 1995:

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب المساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتي يمكن اعتبارها قُيوداً تعرقل إعادة التوازن الداخلي و الخارجي، و على هذا الأساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037(DTS) وزع هذا

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 المتعلق بشروط تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، ج.ر.ج.ج، العدد12، الصادرة في 20 مارس1991.

[2]- التعليمة رقم 03/91 المؤرخ في 1991/04/20، ج.ر.ج.ج، العدد 12 الصادرة في 20 مارس1991.

[3]- قانون رقم 04/91 المؤرخ في 1991/05/12،ج.ر.ج.ج، العدد 12 الصادرة في 22 ماي 1991.

القرض إلى قسطين، الأول قدره 389 (DTS)، وتتسلمه مباشرة بعد الاتفاق والثاني يُسلم خلال السنة على شكل دفعات[1].

وقد تضمن هذا الاتفاق اصدار الحكومة مجموعة من الاجراءات تمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصاد يتمثل في[2]:

- اعادة هيكلة المؤسسات العمومية من اجل خوصصتها؛
- تحرير الاسعار ورفع الدعم عنها؛
- إصلاح سياسة الصرف بتخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%؛
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة إلى الادخار؛
- **التعليمة 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994:** والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية، فمنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات بصفة تامة.

وبحلول سنة 1995 تقرر الغاء القيود على مدفوعات السلع الغير منظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

2- برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998

لقد جاء هذا البرنامج عقب اتفاق التثبيت لعام 1994 وقد تم تنفيذا هذا البرنامج بالاتفاق مع البنك الدولي، تحصلت بموجبه الجزائر على قرض في إطار التمويل الموسع قدر بحوالي 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 1.8 مليار دولار)، وقد قامت الجزائر بسحب القسط الأول والمقدر ب325.28 مليون DTS، على أن تتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844 مليون DTS على أقساط يتم استنفاذها قبل 21 ماي 1998.

[1]- محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث ، عدد 10 ، جامعة ورقلة، ،2012، ص147.

[2]- بن الطاهر حسين، **انعكاسات برامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر** ، مجلة جوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد4، أكتوبر، ص83.

من خلال هذا البرنامج سعت الحكومة إلى تحرير التجارة الخارجية بالكامل، ولهذا فقد تم تحرير جميع العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين، وإلغاء نظام الحصص الذي كان معمولا به في عملية الاستيراد واستبداله بأدوات اخرى مثل التعريفة الجمركية وسعر الصرف، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير واستبداله بشكل موازي مع القطاع العام، إضافة إلى إجراءات تخص اعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق.

وقد ضم هذا البرنامج ثلاث محاور أساسية:[1]

أ- **إرساء نظام صرف وتحرير المبادلات عن طريق:**

- تخفيض العملة الوطنية بقيمة 40% ليصل سعر صرف الدولار الواحد 36 دج.
- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية؛
- إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف ابتداءا من 1996/01/01.[2]

ب- تحرير الأسعار: وقد ركز هذا البرنامج على إعادة إصلاح دعم الأسعار للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تحرير اسعار منتجات القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة ما يقارب 200% تماشيا مع أسعار العالمية.

ج- المالية العامة:

- توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، إضافة إلى إصلاح هيكل الضرائب الجمركية وتقليص الأجور؛
- تقليص حجم الخزينة إلى مستوى 3.3% من الناتج الإجمالي.

[1]- مدني بن شهرة، **مرجع سبق ذكره**، ص144.

[2]- خالدي الهادي، **مرجع سبق الذكر**، ص120.

المطلب الثاني: مكانة التجارة الخارجية في البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2015

شرعت الجزائر،منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث اهمية الموارد المالية المخصصة لها(في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناجحة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة او الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 الى 2015. والتي تهدف إلى تحسين التجارة الخارجية وقد تمثلت هذه البرامج اساسا فيما يلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE - Programme de soutien à la relance économique (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الانشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحة وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات[1].

ففي مجال التجارة الخارجية قامت الجزائر بجملة من الاصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الإنتاج والمنافسة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، وضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية، حيث قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج[2]. ويمكن حصر هذه الإجراءات في ما يلي:

[1]- نبيل بوفليج، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة بن بوعلي شلف،2005 ص10.

[2]- بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين التحفيز الطلب او تطوير العرض**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، ص207،2015.

- تنشيط الإصلاح الضريبي قصد التخفيض من نسبة التوجيه الآلي إلى التهرب الضريبي من طرف المتعاملين الاقتصادين ويتم ذالك من خلال التخفيض في المعدلات المطبقة؛
- **إصدار الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001**[1]: المتعلق بتنظيم، وتسيير وخصخصة المؤسسات العامة، استكمالاً لبرنامج الخصخصة للبنك الدولي؛
- **قانون المالية لسنة 2001**[2]: جاء هذا القانون بهدف تعزيز الاستقرار الداخلي ودعم الاصلاحات الهيكلية في اطار سياسة مالية ونقدية صارمتين والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال الاعتماد على سعر 19 دولار، كسعر مرجعي للبرميل الواحد من النفط وكذا الاعتماد على سعر صرف 72 دج مقابل 1دج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC - Programme complémentaire de croissance soutien à la (2005-2009)[3]

جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في اطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، وذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم إحتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، أقر هذا البرنامج الذي اعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر برنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، التي بلغت في شكله الاصلي 4203 مليار دج اي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد اقراره برنامجين احدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر

[1]- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، ج.ر.ج.ج، العدد 38، الصادرة في 21/07/2001.

[2]- قانون المالية لسنة 2001، ج.رج.ج، **مرجع نفسه**.

[3]- بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره** ، ص209.

يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي - Programme de consolidation de la croissance économique PCCE (2010-2014)

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في اطار مواصلة المشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الان و المقدرة بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1]، كان الهدف الأساسي من اقرار برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010 -2014 هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال اصلاحات تمس جميع القطاعات خاصة الانتاجية بهدف تشجيع الانتاج المحلي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الانتاج المحلي وتحسين التجارة الخارجية.

لذا اتخذت الجزائر تدابير جديدة قصد التقليل من فاتورة الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات لتخلص من تبعية المحروقات وتجاوز العجز في الميزان التجاري ويمكن ذكر هذه الإجراءات في ما يلي:

- **المرسوم التنفيذي رقم 14-219 المؤرخ في 11 أوت 2014** المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ 10 مارس سنة 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار إتفاقيات التبادل الحر[2].

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014**.

[2]- الجريدة الرسمية العدد رقم 49، المؤرخة في 20 أوت 2014، ص 8.

وفي عام 2015 أكد بنك الجزائر انه سمح لعملة البلاد الدينار في 17 أوت 2015 بالهبوط إلى مستوى قياسي جديد مقابل اليورو (117.48دج لكل يورو) وهذا سعيا لخفض فاتورة الواردات المتضخمة، ولعل سماح السلطات بهذا الانخفاض المعتبر مقابل اليورو تحديدا ناجم عن كون حوالي 65 بالمائة من واردات الجزائر متأتية من منطقة اليورو.

وقد جاء قانون المالية لعام 2015 ايضا بتدابير حاسمة في بغرض تقليص الواردات شملت فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل: السيارات والاسمنت...الخ، وكذا فرض حقوق جمركية ب15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2015

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الاوربية على وجه التحديد سواء تعلق الامر بالواردات او الصادرات. فعلى الرغم من تنويع الصادرات وفتح المجال امام المستوردين دون وضع قيود تعرقل عمليات استيرادهم، بقي قطاع المحروقات هو الرائد والمقيم لصادراتنا، بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة، على ضوء ذالك سيتم التطرق إلى عرض وتحليل الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2015.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990 -2000

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا بعنصرين أساسيين اولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، ثم الأهمية البالغة للواردات حسب المنتجات الغذائية وسلع التجهيز، هذا وان الملاحظ لوضعية الميزان التجاري خلال مرحلة الانفتاح يلاحظ انه عرف في اغلبه رصيدا موجبا عدا سنتي 1994-1995 والجدول التالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (03): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1990- 2000

الوحدة: مليون دولار

البيان السنوات	الصادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات	صادرات الكلية	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
1990	439	10865	11304	9684	1620	116.73
1991	375	11726	12101	7681	4420	157.54
1992	449	10388	10837	8406	2431	128.92
1993	479	9612	10091	8788	1303	114.83
1994	287	8053	8340	9365	-1025	89.05
1995	509	9731	10240	10761	-521	95,16
1996	881	12494	13375	9098	4277	147,01
1997	511	13378	13889	8687	5202	159,88
1998	358	9855	10213	9403	810	108,61
1999	438	12084	12522	9164	3358	136,64
2000	612	21419	22031	9173	12858	240,17

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع : - المدرية العامة للجمارك

- وزارة التجارة www.commerce.gov.dz

يلاحظ من خلال الجدول ان الميزان التجاري عرف فائضا طيلة السنوات الأربعة الأولى، إلا انه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993 منخفضا بذالك معدل التغطية إلى 114.83% بعدا مكان اكبر من 157% عام 1991، ويعود هذا الانخفاض وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات (أخذا ميزان التجاري تقريبا نفس مسار الصادرات لأنه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات)، إضافة إلى سن إجراءات حمائية في وجه التبادلات الدولية والتي أدت إلى انخفاض الاستثمار في قطاع المحروقات ويرجع السبب إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الدولة، إلا انه ومع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية مع سنة 1994 سجل ميزان التجاري اول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز في سنة 1995 إلى 521 مليون دولار، ويرجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول، مما دفع بالحكومة إلى تقليل وتقييد وارداتها وإراداتها من مختلف السلع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية واللجوء إلى إعادة جدولتها، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الوردات خاصة المتعلق منها بالمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي مما كان له الأثر الايجابي على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور إلى 1.4-% عام 1995 بعدما كان 4.4-% عام 1994.

أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية وان كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا، حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيمة 810 مليون دولار، ويعود ذالك في جزء كبير منه للتدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 19.49 دولار للبرميل عام 1997، لتنخفض بذالك قيمة الصادرات ب 3676 مليون دولار مقارنة مع سنة 1997، أي بتدهور وصلت نسبته إلى حوالي -

26.46% لكن هذا الانخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000(وصلت 28.5 دولار للبرميل) وهو ما أدى إلى تحقيق فائض تجاري معتبرا جدا وصل إلى حوالي 12858 مليون دولار، ليعرف معدل التغطية نسبة عالية قدرت بحوالي 240.17% كما ساهم استقرار الواردات في ذالك التحسن.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه على الرغم من هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ومن بينها لن المداخيل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا، وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالبا أو موجبا)، وما العجز المسجل خلال سنتي 1994 و 1995 دليل على ذالك.

من كل ما سبق لابد من اعادة النظر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن الحلول الكفيلة بإنعاش صناعات و منتجات، قادرة على التحدي وخوض غمار المنافسة الدولية. والشكل التالي و يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2000

الشكل رقم(01): تطور ميزان التجاري الجزائري 1990-2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

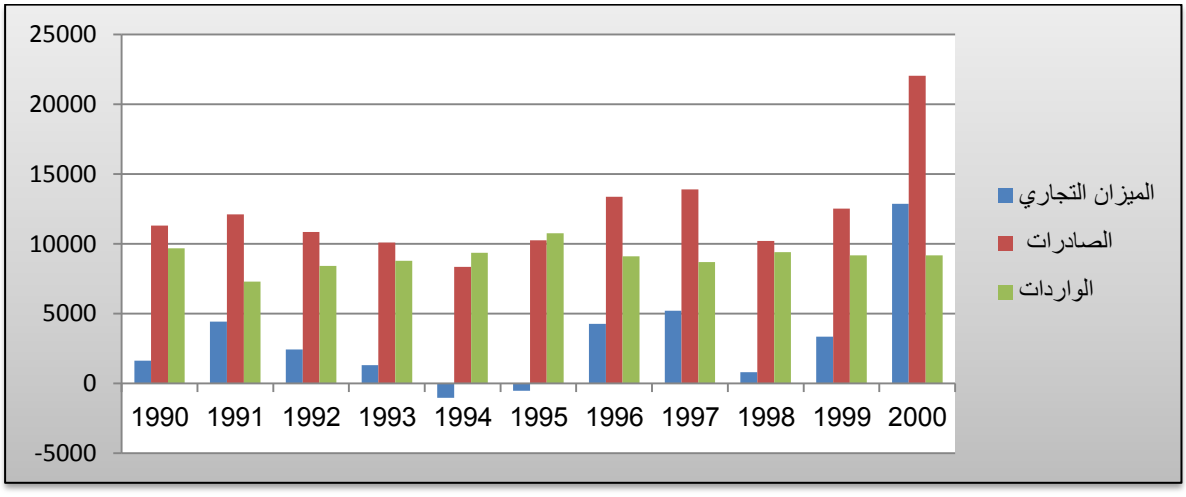

من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(03)

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2001- 2015

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة لدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية، وعليه سنقوم بالتحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2015 وانعكاسات البرامج الاصلاحية التي قامت بها الجزائر من اجل التخلص من التبعية المحروقات. وعليه كانت وضعية الميزان التجاري كالأتي:

الجدول رقم (04): وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان السنوات	الصادرات خارج مجال المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2001	560	18513	19132	9940	12858	192.47
2002	635	18121	18825	12009	6816	156.57
2003	748	23199	24612	13534	11078	183.6
2004	672	31550	32217	17954	14263	179.5
2005	1746	45588	46334	19857	26477	233.2
2006	1132	53608	54741	20681	34060	264.7
2007	980	59605	60590	26348	34242	230
2008	1386	77194	78590	37993	40597	106.4
2009	766	44415	45186	37403	7783	120.8
2010	969	56121	57090	38885	18205	146.8
2011	1227	71661	72888	46927	25961	155.3
2012	1153	70584	71736	51569	20167	139.1
2013	1050	63663	64713	54984	9880	117.1
2014	1634	58362	59996	59670	326	100.54
2015	1485	33081	34566	52649	-18083	65.65
2016	1781	27102	28883	46727	-17844	61.81

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر :

- **التقرير السنوي 2010 ص 220**
- **التقرير السنوي 2015 ص167 (تاريخ الاطلاع 2017/03/15).**
- **المدرية العامة للجمارك تاريخ الاطلاع (16.03.2017).**

نلاحظ من بيانات الجدول تحسن مستمر لوضعية الميزان التجاري منذ 2000، وذالك يعود إلى تحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات من 18.51 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

كما نلاحظ أيضا تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2001 و2002 والذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، كما أن الفائض المسجل في سنة 2003 الذي وصل إلى 11078 مليون دولار راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط و استقرار الواردات، حيث استفادة الجزائر من الطفرة المستمر في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن ارادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الاصول بعملات اجنبية ثم بعد ذالك شهد هذا الفائض تزايد مستمرا خلال سنوات 2003 – 2009 وهو ما يعكس زيادة قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2007، مقابل 65.7 دولار في عام 2006 فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات ومعايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلع ونظام الحصص والرسوم الجمركية ... الخ، مما يضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أما مثيلاتها الأوروبية ويدفع الاتحاد إلى تغير اتجاه وارداته من الجزائر إلى دول اخرى.

كما سجل الميزان التجاري سنة 2009 حالة فائض تقدر ب 7783 مليون دولار في مقابل سجلت سنة 2010 نمو في الميزان التجاري ب 18205 مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار البترول الذي بلغ ذروته في ديسمبر 2010، ارتفعت أيضا الصادرات خارج المحروقات بفائض قدره 18.20 مليار دولار مقابل 7.78 مليار دولار سنة 2009، أما سنة 2011 تطور الميزان التجاري وحقق فائض بأزيد من 25961 مليون دولار.

يؤكد تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2013 هشاشته امام اي تراجع الصادرات من المحروقات، هذا و في ظرف يتميز باستمرار المنحى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013. بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009، حيث سجلت سنة

2013 فائضا طفيفا في الميزان التجاري ب 9880 مليون دولار ليواصل تراجعه في سنة 2014 برصيد 326 مليون دولار بسبب ارتفاع فاتورة الواردات التي وصلت 1634 مليون دولار وانخفاض عائدات المحروقات لتصل 58.32 مليار دولار، وقد أدت الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، علما أن الكميات المصدرة قد شهدت انخفاضا طفيفا (-0.3%).

وفي ضوء هذه التطورات انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014 إلى عجز قدره 18.08 مليار دولار بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد ميزان التجاري اول عجز له بعد اكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية.

وفي الأخير نقول أن الجزائر ورغم المجهودات المبذولة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الجزائر سنة 2001 إلى 2015 قصد تحسين الميزان التجاري من خلال محاولة تطوير الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم الإنتاج الوطني إلا ان هذه الاصلاحات لم ترقى إلى الأهداف المسطرة.

الشكل رقم(02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2015

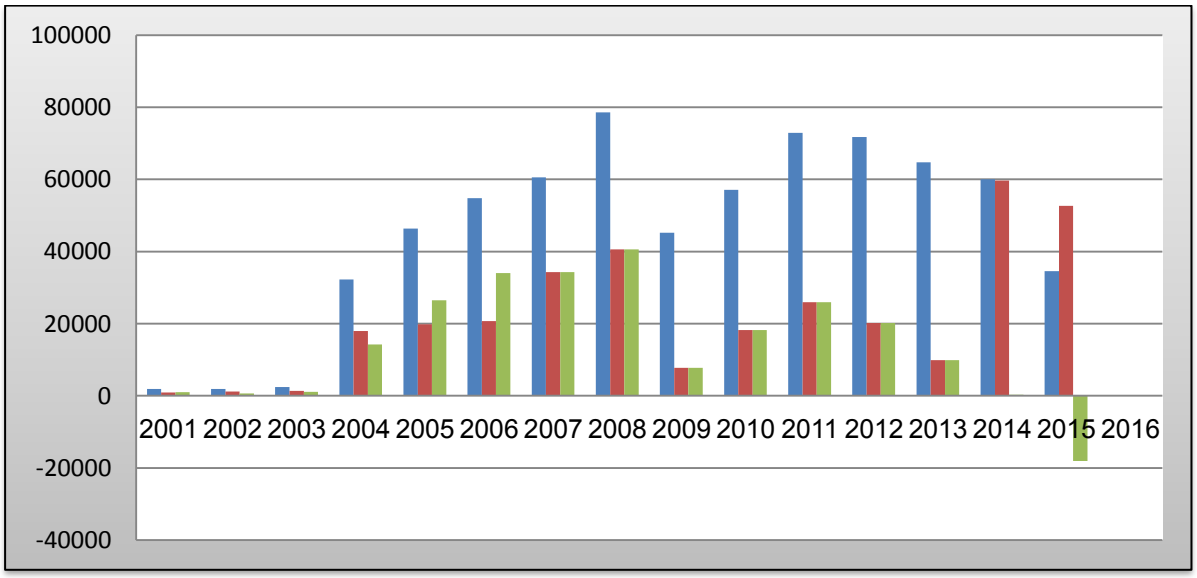

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الجدول رقم (04)

المبحث الثالث: تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات للفترة 1990- 2015

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادي الذي تحققه دولة ما، إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الانتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذه الدولة، ومن المتعارف عليه ان السمة المميزة لتجارة الدول النامية هي سيطرة سلعة أو اثنين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات الإجمالية، وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلعة نصف مصنعة، وعلى النقيض من ذالك تسيطر السلع المصنعة باختلاف تنوعها على النسبة الكبرى من هيكل الواردات لهذه الدول، والجزائر بوصفها واحدة من مجموعة الدول النامية، وخير دليل على ذالك هيكل الصادرات و الواردات حسب التصنيف السلعي ودرجة التصنيع، ومن اجل تحليل اكثر للوضع سعت الدراسة إلى استعراض التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الحقبة نفسها.

المطلب الأول: تحليل هيكل الصادرات و الواردات خلال الفترة 1990- 2000

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور الصادرات و الواردات اعتمادا على عدة معطيات و جداول إحصائية خلال هذه الفترة.

1- تطور قيمة الصادرات و الواردات من الفترة 1990- 1994

عرفت هذه المرحلة بمرحلة البحث عن الاستقرار الاقتصادي، كما تميزت الإصلاحات في تلك الفترة بدعم صندوق النقد الدولي، وذالك من خلال قروضه المقدمة للدولة في اطار الاتفاقيات التي تمت بينه وبين الجزائر ، لذا سنتطرق إلى تحليل هيكل كل من الصادرات والواردات خلال مرحلة الاستقرار الاقتصادي 90-94 .

1-1- الواردات

يمكن أن نوضح التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (90- 94) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور الواردات حسب المجموعات السلعية للفترة (90-94)

الوحدة: مليون دج

السنة / البيان	1990		1991		1992		1993		1994	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	18924	21.7	35137	25.23	46916	24.88	50787	24.77	102283	30.07
طاقة وزيوت	961	1.1	4612	3.33	2701	1.43	2908	1.42	2028	0.60
منتوجات خام	6080	7.0	7425	5.33	13720	7.28	13891	6.77	22490	6.81
منتوجات نصف مصنعة	16018	18.4	33732	24.23	43348	22.99	44391	23.6	77833	22.88
سلع وتجهيزات زراعية	34507	39.7	2771	1.99	11148	6.01	1292	0.63	1185	0.35
سلع وتجهيزات صناعية	10250	11.8	42483	30.51	54858	29.09	59879	29.20	88186	25.93
سلع استهلاكية	257	0.3	13051	9.37	25863	13.72	27886	13.60	46137	13.56
المجموع	87017	100	139241	100	188548	100	205024	100	340142	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات (تاريخ الاطلاع 2017/03/30)

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

من الجدول أعلاه نلاحظ أن السلع التجهيزية الصناعية تمثل المرتبة الأولى بقيمة 42483 مليون وبنسبة 30.51% من مجموع وهذا في سنة 1991 وقد انخفضت هذه النسبة سنة 1994 إلى 25.93% لتحتل المرتبة الثانية بعد المواد الغذائية، أما المرتبة الثانية فكانت تمثلها هذه الأخيرة وهذا منذ سنة 1990 بقيمة 18924 مليون دينار جزائري وبنسبة 21.7% من مجموع الواردات وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 30.07% وتتصدر المجموعات السلعية سنة 1994، والشيء الجدير بالملاحظة في هذا الجدول هو التراجع السريع في حجم الواردات من

سلع التجهيز الزراعية حيث كانت تمثل نسبة 39.7% في سنة 1990 لتنخفض إلى 1.99% في سنة 1991 وقد وصلت هذه النسبة إلى 0.35% في سنة 1994.

ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع سريع للسلع التجهيزية الصناعية والتي كانت تمثل 11.8% في سنة 1990 وأصبحت تمثل 30.51% بعد سنة مباشرة ويرجع السبب في ذالك إلى الاختلاف في السياسات الحكومية المتعاقبة.

نلاحظ كذالك أن المجموع الكلي للواردات قد ارتفع من 87017 مليون دينار جزائري ليصل إلى 340142 مليون دينار جزائري، لكن هذا الارتفاع في القيمة لم يصاحبه ارتفاع في الكمية وإنما ناتج عن التخفيض في قيمة العملة الوطنية، ولتوضيح هذه الفكرة أكثر نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم(06): نسبة تطور الواردات مقارنة بنسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية للفترة (90-94)

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994
نسبة تغير سعر الصرف الدولار مقابل دج		106.36	18.19	6.92	50.17
نسبة تطور الواردات		60.1	35.41	8.74	65.89

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (01) و المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS

من الجدول السابق نلاحظ انه من خلال سنة 1991 كانت نسبة التطور الواردات اقل من نسبة تغير سعر الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري، لكن ابتداء من سنة 1992 أصبحت نسبة تطور الواردات التي وصلت إلى 35.41 % اكبر من نسبة تغير نسبة تغير سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري الذي انخفض إلى 18.19% بعد أن كان 106.36 في سنة 1991.

من هنا يمكن القول أن التخفيض الذي تم في إطار الاتفاقيات الاستعدادية الائتمانية وكذا التحرير الجزئي لتحرير التجارة الخارجية لم تظهر أثارهما على الواردات، حيث وجدنا

نسبة التطور الواردات اكبر من نسبة تغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، هذا يعني أن التخفيض لم يؤدي إلى انخفاض الواردات.

2-1-الصادرات

نحاول التعرف على هيكل الصادرات الجزائرية خلال المرحلة (90-94) والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال المرحلة (90-94)

السنة	1990		1991		1992		1993		1994	
البيان	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الأغذية – مشروبات	450	0.49	989.9	0.42	1766.2	0.70	2305.1	0.96	1209.1	0.38
الطاقة والزيوت	97051	96.14	226800	97.09	240010.8	95.97	227728.2	95.32	307229.9	96.80
مواد أولية منتوجات الخام	248	0.24	783	0.33	713.9	0.28	601.6	0.25	995	0.31
المنتوجات نصف مصنعة	1881	1.86	2697.3	1.15	5077	2.03	6666.5	2.73	6721.6	2.11
السلع التجهيزية	29	0.02	1196	0.15	1524.9	0.6	412.7	0.17	412.7	0.12
السلع الاستهلاكية	593	0.58	1123	0.48	995.5	0.39	1163	0.48	796.8	0.25
المجموع	100940	100	233589.5	100	250088.9	100	238946.1	100	317365	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : الموقع لمدرية العامة للجمارك http://www.douane.gov.dz . (تاريخ الاطلاع 2017/03/30)

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الصادرات الجزائرية ما هي إلا عبارة عن صادرات المحروقات لكون هذه الأخيرة تمثل نسبة محصورة بين 95.32% و 97.09% من المجموع الكلي للصادرات خلال المرحلة 90-94.

من جهة أخرى فان قيمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بقيمة الصادرات الكلية رغم الإصلاحات المنتهجة التي تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات التي انتهجتها السلطات الجزائرية خلال المرحلة 90-94. ويمكن إرجاع سبب عدم تطور الصادرات خارج المحروقات إلى ما يلي:

- ✓ عدم تماشي أسعار المنتوج الوطني مع الأسعار الدولية الناتج أساسيا على ارتفاع تكاليف إنتاجه؛
- ✓ ندرة المواد الأولية وبتالي إستيرادها من السوق الخارجية والذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- ✓ انعدام الدراسات الخاصة بأذواق واحتياجات الزبون الأجنبي؛
- ✓ ضعف الجهاز الإنتاجي كميا، حيث انه عاجز حتى على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

وما يوضح أيضا حقيقة عدم تأثر الصادرات بالإصلاحات الاقتصادية التي إتخذت، خصوصا التخفيض الكبير الذي مس سعر الصرف العملة الوطنية، تلك النسب الضعيفة لتغيرات الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع نسب التخفيض حيث يظهر التالي ذالك:

الجدول رقم(08): نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات مقارنة بنسبة تخفيض قيمة الدينار الجزائري للفترة 1991- 1994.

	1991	1992	1993	1994
قيمة الصادرات خارج المحروقات (بالمليون دولار)	3750	449	479	287
نسبة تطور الصادرات خارج المحروقات(%)	-14.57	19.73	668	-40.08
نسبة تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار(%)	106.21	18.2	6.91	50.17

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (06) و (07)

يبدو واضحا من خلال الجدول السابق إذا أغفلنا أثار التصحيحات الأخرى وأخذنا سوى أثار تخفيض الدينار على تطور الصادرات خارج المحروقات فان استجابة الصادرات خارج المحروقات لتخفيض قيمة الدينار الجزائري قليلة جدا، فهي لم تصل إلى الحد الذي يتوافق مع حجم التخفيض

2- تطور قيمة الصادرات و الواردات من الفترة 1995- 2000

تعد مرحلة التعديل الهيكلي بمثابة المرحلة الثانية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وعلية سنحاول تحليل تطور التركيبة السلعية لصادرات والواردات الجزائرية واثر الاجراءات المتخذة في اطار هذا البرنامج.

2-1- الواردات

يبين الجدول التالي بنية الواردات الجزائرية حسب المجموعات السلعية خلال الفترة (1995-2000).

الجدول رقم(09): تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال المرحلة (95-2000)

الوحدة: مليون دولار

السنة	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
البيان	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المواد الغذائية	2753	25.58	2601	28.56	2544	29.82	2533	26.93	2307	25.17	2415	26.32
الطاقة ومواد الشحم	118	1.09	110	1.2	132	1.51	126	1.33	154	1.68	129	1.4
المواد الخام	789	7.33	498	5.47	499	5.74	540	5.74	489	5.11	428	4.066
المواد نصف مصنعة	2372	22.04	1788	19.65	1564	18	1722	18.31	1547	16.88	1655	18.04
مواد التجهيز الزراعية	41	0.38	41	0.45	21	0.24	43	0.45	72	0.78	85	0.92
مواد التجهيز الصناعية	2937	27.29	3022	33.21	2833	32.16	3120	33.18	3219	35.12	3068	33.44
المواد الاستهلاكية	1751	16.27	1038	11.4	1094	12.35	1319	14.02	1396	15.23	1393	15.28
المجموع	10716	100	9098	100	8687	100	9403	100	9164	100	9173	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: المدرية العامة للجمارك http://www.douane.gov.dz . (تاريخ الاطلاع 2017/03/30)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) ان مواد التجهيز الصناعية تحتل المرتبة الاولى في بنية الواردات اذ قدرت ب 2937 مليون دولار وبنسبة 27.29% من حجم الواردات الاجمالي في سنة 1995 لتنتقل هذه النسبة إلى 33.44% وبمبلغ مليون دولار في سنة 2000.

اما مجموعة المواد الغذائية قد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 25.58% من حجم الواردات الاجمالي وبمبلغ 2753 مليون دولار في سنة 1995 وقد انخفض هذا المبلغ إلى 2415 مليون دولار وبنسبة 26.32% في سنة 2000، وقد احتلت مجموعة المواد الموجهة لتشغيل الانتاجي و المواد نصف مصنعة المرتبة الثالثة بنسبة 22.04% خلال سنة 1995 حيث بلغت 3272 مليون دولار وقد تراجعت هذه القيمة إلى 1655 مليون دولار وبنسبة 18.04 سنة 2000.

أما مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية فقد احتلت المرتبة الرابعة في بنية الواردات بقيمة 1751 مليون دولار وبنسبة 13.03% وهذا في سنة 1995.

ويظهر لنل الجدول بان المجموع الكلي للواردات قد عرف اكبر قيمة له في سنة 1995 بمبلغ 10761 مليون دولار والناتجة عن ارتفاع قيمة المواد المستوردة خاصة أسعار الحبوب كما سبق وان اشرنا إليها بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملات الصعبة الأخرى.

في حين عرف المجموع الكلي للواردات اصغر قيمة له في سنة 1997 بمبلغ 8687 مليون دولار والذي اثر على القطاع الصناعي ويرجع السبب في ذالك إلى ما يلي :

- ✓ حل المؤسسات العمومية
- ✓ غلق بعض وحدات الإنتاج الخاصة جراء المنافسة المفروضة من طرف المستوردين نتيجة حركة التحرير الواسعة في المبادلات.
- ✓ مشكل التمويل خصوصا من البنوك . العلاقة دائما متوترة بين البنوك والمؤسسات

✓ انخفاض الاستثمارات من جراء الوضع الاقتصادي والأمني المتردي.

2- 2- الصادرات

يمكن تحليل وتفسير والتركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال المرحلة (1995-2000) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1995-2000

الوحدة: مليون دولار

السنة / البيان	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المواد الغذائية	110	1.07	136	1.01	37	0.26	27	0.26	24	0.19	32	0.14
الطاقة والزيوت	9731	95.01	12494	93.41	13378	96.32	9855	96.49	12084	96.5	21419	97.32
المواد خام	41	0.4	44	0.32	40	0.28	45	0.44	41	0.32	44	0.2
المواد نصف مصنعة	274	2.67	436	3.70	387	2.78	254	2.48	281	2.24	464	2.11
مواد التجهيز الفلاحي	5	0.04	3	0.02	1		7	0.06	25	0.2	11	0.04
مواد التجهيز الصناعي	18	0.17	46	0.34	23	0.16	9	0.08	47	0.37	47	0.21
المواد الاستهلاكية غير الغذائية	61	0.59	156	1.16	23	0.16	16	0.15	20	0.15	13	0.05
المجموع	10240	100	13375	100	13889	100	10213	100	12522	100	22031	100

المصدر: المدرية العامة للجمارك http://www.douane.gov.dz . (تاريخ الاطلاع 2017/03/30)

يبين لنا الجدول أعلاه انه ما تزال صادرات المحروقات تسيطر على مجموع الصادرات الجزائرية، حيث سجلت إيرادات البترول لسنة 1995، 9731 مليون دولار بنسبة 95.01% من مجموع الصادرات الكلية، في حين ارتفعت الصادرات خارج المحروقات إلى 6.51% من

مجموع الصادرات بعد ما كانت لا تمثل سوى 4.99% خلال سنة 1995 ويرجع السبب في ذالك إلى زيادة الصادرات نحو روسيا في إطار تسديد الديون المقترضة من هذا البلد.

من جهة أخرى نجد أن صادرات المنتجات نصف مصنعة تأخذ اكبر حصة بالنسبة لمجموع الصادرات خارج المحروقات بمبلغ يقدر ب247 مليون دولار وبنسبة 53.50% من مجموع الصادرات خارج المحروقات خلال سنة 1995، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 75.89% وبمبلغ 456 مليون دولار خلال سنة 2000. أما فيما يخص صادرات المجموعات الأخرى فهي ضعيفة وتكاد تكون منعدمة.

نشير أيضا إلى أن المجموع الكلي لصادرات قد عرف انخفاضا بشكل ملفت للنظر، وهذا خلال سنة 1998 حيث بلغ 10213 مليون دولار بعد أن كان 13889 مليون دولار.

خلال سنة 1997 وهذا راجع أساسا إلى الانخفاض في سعر البترول حيث وصل سعر البرميل الواحد 12.94 دولار بعد أن كان يساوي 19.8 دولار خلال سنة 1997.

وفي الاخير يمكن القول انه رغم الحركة الواسعة للمبادلات التجارية خلال الفترة 1995-2000 إلا انه لو يؤدي هذا التحرير إلى زيادة الصادرات، خاصة الصادرات خارج المحروقات، بل ما تزال هذه الاخيرة تمثل نسبة ضئيلة ولم تتعد 6.51% في احسن الظروف.

لكن التحسن الذي عرفته الصادرات خلال الفترة باستثناء سنة 1998 يرجع في الاساس إلى صادرات المحروقات والتي تتحدد اسعارها خارج حدود البلد.

المطلب الثاني: أثر برامج الانعاش الإقتصادي على هيكل الصادرات و الواردات خلال الفترة 2001-2015

إن الامر الذي لا يختلف فيه اثنان هوان التوزيع او التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يبقى يميزه الطابع الاحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات، أما عن التوزيع

السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية، والتي تشكل فيها السلع نصف مصنعة والتجهيزات و المواد الغذائية الجزء الاكبر من اجمالي الواردات وعليه سوف نتطرق إلى تحليل هيكل الصادرات والواردات الجزائرية من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية.

1- تحليل هيكل الواردات الجزائرية

الجدول يوضح تركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2001-2015 والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (2001-2015)

الوحدة: مليون دولار

البيان السنوات	المواد الغذائية	الطاقة	المواد اولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2001	4152	154	428	1655	3068	**1393**
2002	2395	140	478	1872	3435	**1466**
2003	2678	148	689	2336	4423	**1655**
2004	3 385	158	733	4223	6 681	**2 610**
2005	3 374	199	706	3 845	7 950	**2 922**
2006	3 572	230	792	4 637	8 015	**2 830**
2007	4 656	305	1 245	6 678	9 361	**3 546**
2008	7 397	560	1 318	9 502	14 394	**4 122**
2009	512 5	516	128 1	557 9	141 14	**868 5**
2010	5726	888	1335	9446	14794	**5687**
2011	9 261	1 094	1 676	10 047	15 091	**6 890**
2012	8 483	4 659	1 729	9 994	12 793	**9 400**
2013	9 013	4 139	1 732	10 642	15 233	**10 539**
2014	10 550	2 720	1 812	12 301	18 115	**9 894**
2015	8 946	247 2	489 1	482 11	369 16	**243 8**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية تاريخ الإطلاع 2017/03/15 http://www.douane.gov.dz

- تقارير بنك الجزائر،2008، 2010، 2015. http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

من خلال الجدول نلاحظ تركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2001-2015 وعليه سنقوم بتحليل هيكل الواردات وفقا لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر:

1-1- الفترة من 2001-2004

لم ينعكس تأثير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بشكل حقيقي على تطور النشاط الاقتصادي بسبب أن نسبة كبيرة من زيادة في الطلب ثم تلبيتها عن طريق القطاع الخارجي، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا على طول الفترة 2001-2004 أي قدرت ب17.9 مليار دولار سنة 2004 مقارنة ب9.4 مليار دولار لسنة 2001، وهو ما اثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه. فعوض أن يتم تلبية تلك الزيادات المتولدة في الطلب الكلي عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بواسطة الجهاز الإنتاجي المحلي حتى يكون هناك نمو معتبر في الناتج الكلي والعمالة فان تلبيتها تمت عن طريق الاستيراد من القطاع الفلاحي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو، إذ تركز الارتفاع في الواردات أساسا في: السلع الغذائية ب 44.7%، السلع نصف المصنعة ب 95.8%، التجهيزات الصناعية 104.6% والسلع الاستهلاكية ب86.4%، حيث اتسمت الواردات بزيادة مستمرة في هذه المرحلة وعرفت اكبر زيادة ب 26.66 سنة 2000، لتنتقل من 12 مليار دولار إلى 13.32 مليار دولار سنة 2003 ليصل حجم الواردات في 2005 إلى19.85 مليار دينار ويعود السبب إلى:

- ارتفاع اسعار المنتوجات الاوروبية للتحسن سعر الصرف الأورو أما الدولار ب 20% سنة 2003 حيت يشكل الاتحاد الاوروبي المورد الرئيسي للواردات الجزائرية؛
- نمو الواردات من السلع التجهيز لارتفاع معدل النمو الاقتصادي(6.8%)؛
- تحسن معدلات الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

1-2- الفترة 2005-2009

مسار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس مسار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الدفع بقيمة الواردات لمواصلة إرتفاعها، إذ ارتفعت قيمتها لتصل سنة 2009 إلى حوالي 34.4 مليار دولار بعدما كانت تقدر بحوالي 19.8 مليار دولار، وقد جاء هذا الارتفاع الكبير في قيمة الواردات ليعكس الارتفاع الكبير في قيمة برنامج الإنفاق العام للفترة 2005-2009 مقارنة بالبرنامج الذي سبقه.

وتركز ارتفاع قيمة الواردات في الفترة المعنية في: واردات التجهيزات الصناعية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر ب37.6% عند مستوى 14.4 مليار دولار، واردات السلع الغذائية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر ب 17.6% عند مستوى 5.5 مليار دولار، وواردات السلع الاستهلاكية التي سجلت هي أيضا متوسط معدل نمو سنوي قدر ب 15.2% عند مستوى 5.8 مليار دولار.

1-3- الفترة 2010-2015

استمرت قيمة الواردات في ارتفاع بشكل كبير تماشيا مع القيمة المرتفعة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي من جهة واستمرار الجهاز الإنتاجي في الجزائر في عدم القدرة على تلبية حجم الطلب المتولد عن هذا البرنامج من جهة أخرى، حيث تزايد قيمة الواردات من 38.8 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 59.67 مليار دولار سنة 2014، ثم تراجعت سنة 2015 إلى 52.64 مليار دولار إذا تركز الارتفاع أساسا في كل من الواردات المواد الغذائية التي سجلت انخفاض سنوي قدر ب 17.2% بعد أن سجلت في سنة 2014 ارتفاع سنوي ب 17.9 %، واردات التجهيزات الصناعية بمتوسط معدل نمو سنوي قدر ب 28% هذا في سنة 2013 إلى أن عرف في سنة 2015 ارتفاع ب31.4 %.

2- تحليل هيكل الصادرات الجزائرية

نلاحظ تركيبة السلعية للصادرات الجزائرية للفترة 2001-2015 والممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم(12): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2001-2015)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	المواد غذائية	الطاقة	المواد اولية	المواد نصف مصنعة
2001	78	18484	67	**458**
2002	65	18091	73	**504**
2003	64	23939	88	**551**
2004	66	31550	97	**430**
2005	67	45588	136	**481**
2006	73	53608	195	**765**
2007	88	59605	170	**640**
2008	119	77194	334	**834**
2009	133	44415	169	**393**
2010	306	56121	165	**165**
2011	355	71661	161	**660**
2012	315	70584	168	**618**
2013	404	63663	109	**492**
2014	323	58362	110	**1173**
2015	238	33081	107	**1111**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية تاريخ الإطلاع 2017/03/15 http://www.douane.gov.dz
- تقارير بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015. http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

من خلال الجدول نلاحظ تركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 2001-2015 وعليه سنقوم بتحليل هيكل الواردات وفقا لبرامج النمو الاقتصادي في الجزائر:

2-1- الفترة 2001-2004

تميزت الصادرات في هذه المرحلة بتطور مستمر، حيث زادت بنسبة 75% بين سنتي 2000 و 2001، وذالك راجع إلى حجم حصيلة الصادرات من المحروقات التي وصلت إلى 21.06 مليار دولار في 2000 مقابل 53.18 مليار دولار سنة 2001، وفي سنة 2003 وصل إلى 23.84 مليار دولار حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 28.9 دولار لتعرف اعلى ارتفاعا سنة 2005 ب45.58 مليار دولا. أما صادرات خارج المحروقات فقد عرفت استقرار نسبيا خلال 2000-2004 بمتوسط 5.5 مليار دولار لترتفع في سنة 2005 إلى 7.8 مليار دولار.

2-2- الفترة 2005-2009

اتسمت صادرات الجزائر خلال فترة البرنامج بالانخفاض، حيث عرفت سنة 2005 ارتفاعا في صادرات المحروقات من 31550 مليون دولار في سنة 2004 إلى 45588 مليون دولار في 2005 كما ارتفعت صادرات السلع نصف مصنعة من 430 في سنة 2004 إلى 765 مليون دولار في سنة 2006، وشهدت سنة 2008 ارتفاعا كبيرا في صادرات الطاقة التي وصلت إلى 77.19 مليار دولار لتعرف انخفاضا كبيرا في سنة 2009 إلى 44.41 مليار دولار، هذا راجع لانخفاض اسعار البترول ونقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الازمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي، بينما تبقى صادرات الجزائر خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من اجمالي الصادرات والشكل التلي يوضح ذالك.

الشكل رقم(03): حجم صادرات الجزائر خلال الفترة 2005-2009

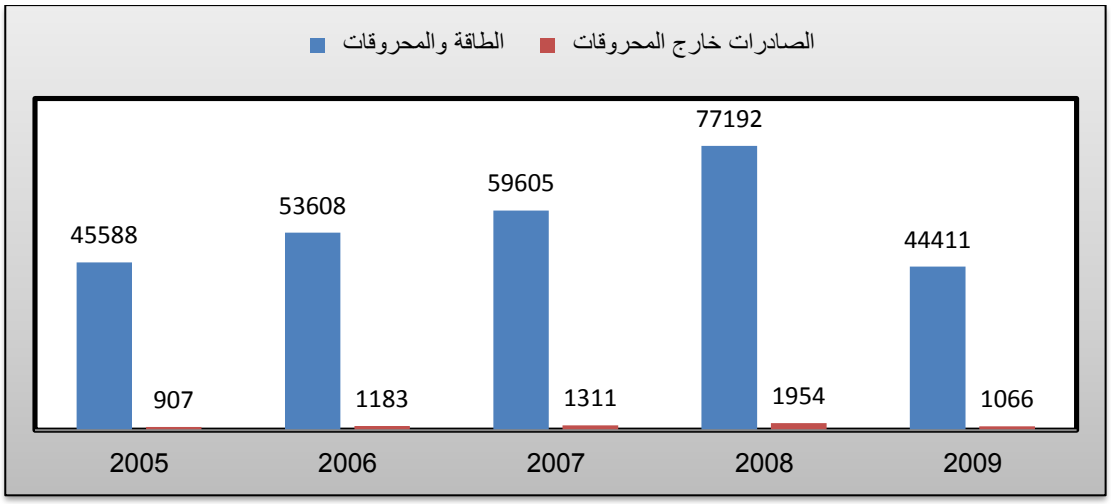

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2010، ص220.

2-3- الفترة 2010-2015

عرفت هذه الفترة عدة تغيرات حيث شهدت سنوات الاولى من هذه الفترة انتعاش في ارتفاع حجم الصادرات بسبب ارتفاع صادرات المحروقات حيث وصلت في سنة 2011 إلى 71661 مليون دولار لتبدأ تدريجيا بالنزول لتسجل سقوطا كبير في سنة 2015 لتصل 33081 مليون دولار ويرجع اسباب هذا التراجع إلى انخفاض الطلب العامي على المحروقات وبتالي انخفاض اسعار البترول، وتبقى الصادرات خارج المحروقات لا تمثل شيئا امام صادرات المحروقات وهذا ما يعكس هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني وعجزه على ايجاد حلول بديلة تقضي على تبعية المحروقات، والشكل التالي يوضح ذالك.

الشكل رقم (04): تطور صادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2015

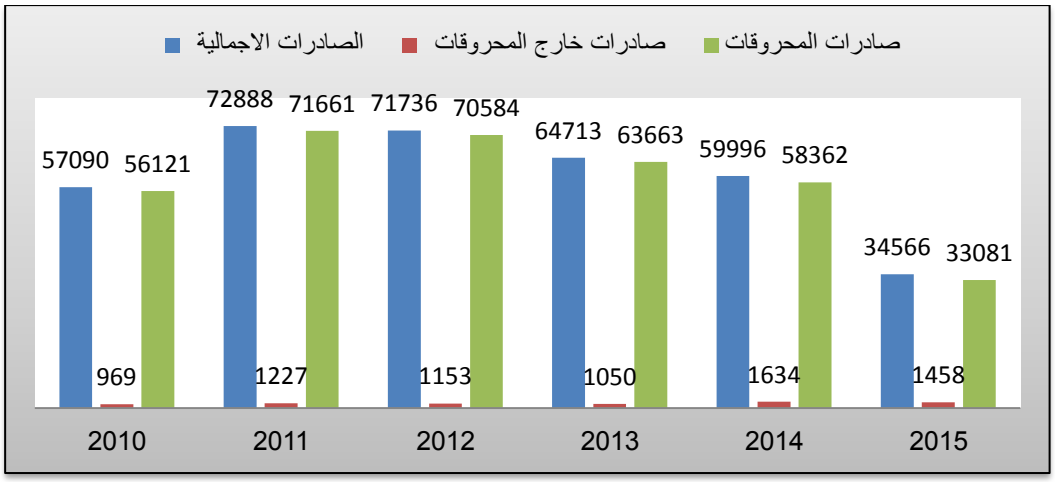

المصدر: بنك الجزائر بالاعتماد على: التقرير السنوي 2010 ص220، 2015 ص170 (تاريخ الاطلاع 2017/03/15).

وهنا يمكن أن نقول بان الجزائر كانت ولا زالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الصادرات)، حيث أنه من المتعارف بأن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة مادة واحدة أو إثنتين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة، كما أن نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا يزال يمثل نسب ضعيفة من إجمالي الصادرات الكلية أو أقل ضعفا مما كان عليه قبل إصلاح التجارة الخارجية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفضل إلى مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا دراسة تطور ميزان التجاري الجزائري وتحليل التركيبة السلعية لهيكل الصادرات والواردات في الفترة 1990-2015 ومدى تأثر هذا الاخير بالإصلاحات الاقتصادية.

فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري في التسعينات القرن الماضي، بالاعتماد علي برامج مدعومة من طرف منظمات دولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) و هذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها قطاع التجارة الخارجية، والتي كان لها بالغ الأثر علي الوضع العام للميزان التجاري.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى برامج دعم الانعاش الاقتصادي التي باشرتها الجزائر خلال الفترة (2001-2014) وأثرها على الميزان التجاري.

الخاتمة العامة

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى معالجة وتوضيح جانب مهم يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الميزان التجاري، وقسمنا هذا الموضوع إلى فصلين، فصل نظري اهتممنا فيه إلى اظهار اهمية التجارة الدولية في بلدان العالم، وسياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة من طرف الدولة، واعتمدنا في هذا الفصل مفهوم التجارة الدولية وأهم نظرياتها، والإطار النظري للإصلاحات الاقتصادية، أما الجانب التطبيقي اهتممنا بتقييم البرامج المطبقة خلال الفترة (1990 – 2015) إلى وانعكاساتها على الميزان التجاري، وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج وقمنا باختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات وفي الاخير أفاق للبحث.

1- النتائج: توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج بعضها خاص بالجانب النظرية والأخرى بالجانب التطبيقي كما يلي:

- ✓ كشفت أزمة سنة 1986هشاشة الاقتصاد الجزائري والمشاكل التي يعاني منها هيكليه، ذلك أنه وبانهيار أسعار النفط انهارت عائدات الصادرات الجزائرية، فتوجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، والتي ركزت على ضرورة تحرير الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق،
- ✓ إن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر مابين اتفاقيتي ماي 1989 و أفريل 1994 لم تكن كفيلة بإخراج الجزائر من وضعها الركودي فقد سجل ميزان تجاري خلال سنة 1994 عجزا ب 1025؛
- ✓ سياسة تحرير التجارة الخارجية وأسعار الصرف لم يكن لها الأثر المهم على ميزان التجاري؛
- ✓ إن مرحلة ما بعد الاصلاحات من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 شهدت تطور ملحوظ في ميزان التجاري حيث سجل فائضا طيلة السنوات، يعود الفضل في تحقيق هذا الفائض إلى تحسن اسعار البترول على طول الفترة؛

- ✓ ان تحسن ميزان التجاري في الجزائر مرتبط اساسا بتحسن اسعار البترول و الامر الذي يؤكد ذالك هو تسجيل ميزان التجاري الجزائري عجزا سنة 2015 وهو الذي لم يسجله منذ 20 سنة وذالك بسبب تراجع اسعار البترول؛
- ✓ يعكس هذا الارتباط هشاشة ميزان التجاري الجزائري؛
- ✓ ان برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وكذا برنامج توطيد النمو كان لهم اثر ايجابي على التنمية بصفة عامة في الجزائر.

2- اختبار الفرضيات: ساعد موضوع الدراسة للتوصل إلى اختبار الفرضيات الموضوعة للإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يلي:

- ✓ **الفرضية الأولى:** تنص على ان الاصلاحات الاقتصادية هي أي إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي، ويمكن أن تتمثل هذه الاجراءات في تحرير الاسعار لقطاع معين أو لسلعة معينة، **فرضية صحيحة**
- ✓ **الفرضية الثانية:** التي تنص على ان التجارة الدولية هي التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي إصطلاح إقتصادي ينصرف حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، نظريات التجارة الدولية تتمثل في النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة، من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القيام بالتجارة الدولية هي عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك اختلاف أذواق المستهلكين، وهذا ما يدل على ان **الفرضية صحيحة.**
- ✓ **الفرضية الثالثة:** التي تنص على ان الاقتصاد الجزائري بعد عملية التحرير التام للتجارة الخارجية نتائج مرضية تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسهولة، **هذه الفرضية خاطئة**، لأنه بعد تحرير التجارة الخارجية والإصلاحات التي عرفها هذا القطاع لم تكن النتائج في المستوى المطلوب، حيث كانت مساهمتها في تحسين ميزان التجاري جد ضئيلة.

- ✓ **الفرضية الرابعة:** التي تنص على أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر كفيلة بتحسين وضع قطاع التجارة الخارجية، هذه **الفرضية خاطئة**، فيظهر ذالك من خلال المكانة التي مازلت تحتلها الصادرات النفطية من الصادرات الكلية (لم تنخفض عن 95%) وما في ذالك من صعوبات، و تأكد خلال سنة 2015 حين تدهورت أسعار النفط، الشيء الذي أدى إلى تدهور رصيد الميزان التجاري وتسجيله عجزا ب 18083 مليون دولار، فأي تغير في اسعار البترول تنعكس على الميزان التجاري سواء بالعجز أو بالإيجاب، كما أن تواصل فاتورة الواردات في مستواها، ليؤكد أكثر عدم نجاعة الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية.

3- التوصيات والإقترحات: بناءا لما تطرقنا له في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ومن أجل الرقي بالقطاع التجارة الخارجية، وتحسين الميزان التجاري والتخلص من التبعية اتجاه أسعار المحروقات، ارتأينا إلى تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

- ✓ ضبط أو التقليل من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا؛
- ✓ الاهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينهما، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات، وبما يسمح كذلك بتنويع الصادرات؛
- ✓ تعميق الإصلاح الهيكلي بتحسين وتفعيل القطاع المنتج وتوسيع قاعدته الانتاجية وذالك عن طريق الاستثمار، والوقوف في وجه الاجراءات والقرارات البيروقراطية التي تقف في وجه الاستثمار الخاص سواء المحلي او الاجنبي؛
- ✓ الاستفادة من الموقع الجغرافي بما لديه من أهمية إلى طرق الملاحة الدولية، بما يخلق ويوفر ويعطي الميزة التنافسية؛
- ✓ ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتجات الجزائرية سواء كان على المستوى الغربي أو العربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة الخارجية بالاستفادة من الإعفاءات الجمركية بين

الدول العربية في نطاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة التبادل التجاري مع هذه الدول؛

- ✓ ضرورة تقديم الدعم للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية؛
- ✓ إنشاء وكالات و هيئات في الداخل وفي الخارج مع تفعيل دور الموجود منها للتعريف بالمنتوج المحلي؛
- ✓ القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة، حتى يجد المستثمرون الأجانب مصارف تعمل بنفس المقاييس التي يجدونها في دول تنتهج اقتصاد سوق حقيقي؛
- ✓ ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة، على غرار الاستثمار في البحث العلمي، والصناعة والفلاحة.

4-افاق البحث:

رغم اننا سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع ألا اننا ندرك بان هناك بعض النقاط يمكن ان تكون انطلاقة لبحوث جديدة، حيث يمكنّنا طرح بعض المواضيع وهي كالأتي:

- ✓ دراسة لأثر الصادرات غير النفطية على وضعية الميزان التجاري في الجزائر؛
- ✓ دور السياسة المالية والنقدية في تحسين الميزان التجاري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب

1. أحمد السيد النجار، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر و المغرب واليمن**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1996.
2. إكرام عبدالعزيز، **الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل**، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
3. جمال الدين لعويسات، **العلاقة الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة للطباعة، ط1، الجزائر،2000.
4. رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2001.
5. زينب حسين عوض االله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2003.
6. زينب عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، ط1، مصر، 2004.
7. سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، مصر،2003.
8. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتأظير**، الدار المصرية، ط2، مصر،1993.
9. سميرة أيوب، **صندوق النقد الدولي،وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، دراسة تحليلية تقيميه، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2000.
10. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
11. السيد محمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، ط1، مصر، 2009.

12.عبد المطلب عبد المحيد، **النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي و كلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

13.محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة.

14.محمود يونس، **أساسيات التجارة الخارجية**، الدار الجامعية الجديدة، ط1، مصر، 1986.

15.مدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

16.ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي**، دار اتحاد الكتاب، مصر، 2001.

17.الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**،.دار هومة، الجزائر 1996.

ب– الرسائل والأطروحات:

18.بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

19.بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين التحفيز الطلب او تطوير العرض**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

20.حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011.

21.رشيد جيلالي، "**تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2011/2010.

22.العيدي خليفة، **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2002.

ج- الملتقيات والمجلات :

23.بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 1.

24.بن الطاهر حسين، **انعكاسات برامج التعديل الهيكلي على مستوى العمالة في الجزائر**، مجلة جوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد4، اكتوبر 2001.

25.بن سمينة عزيزة، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، يومي 4 و 5 ديسمبر، جامعة بسكرة، 2006.

26.حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر**- المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف.

27.سالم توفيق النجفي، **المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد1، السنة الأولى، دار الحكمة، بغداد، 1999.

28.كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي2005.

29.محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

30.نبيل بوفليج، **آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2005.

هـ- القوانين والمراسيم:

31. **القانون 89-12 المتعلق بالإصلاح نظام الأسعار** الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29 الصادر في 19 جويلية 1989.

32. **القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد الصادر** عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل1990.

33. **قانون رقم 16/90 المؤرخ في 1990/8/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990** الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 15 جويلية 1990.

34. **المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13** الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 12 الصادرة في 20 مارس 1991.

35. **قانون رقم 03/91 المؤرخ في 1991/02/20** الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 12 الصادرة في 20 مارس 1991.

36. **قانون رقم 04/91 المؤرخ في 1991/05/12** الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 12 الصادرة في 22 ماي 1991.

37. **إصدار الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 المتعلق بتنظيم، وتسيير وخصخصة المؤسسات العامة** الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 38، الصادرة في 21/07/2001.

38. **قانون المالية لسنة 2001** الصادر عن الجريدة الرسمية العدد رقم 49، المؤرخة في 20 أوت 2014.

و- مواقع الانترنت

39.تقرير بنك الجزائر السنوية: 2008، 2010، 2015 نقلا عن موقع بنك الجزائر

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm.

(تاريخ الاطلاع 2017/03/15).

40.بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي**، 2010-2014.

41.الديوان الوطني للإحصائيات (تاريخ الاطلاع 2017/03/30)

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf..

42.المدرية العامة للجمارك

http://www.douane.gov.dz

43.المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS

44.وزارة التجارة

www.commerce.gov.dz .

تم بحمد الله

ملخص:

تناولنا في هذا البحث الدراسة والتحليل من خلال، معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر ومحاولة معرفة وضعية ميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

وبينت نتائج الدراسة انه بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، بداية من برامج المدعومة من صندوق النقد الدولي، وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في بداية الالفية الثالثة لإصلاح ميزان التجاري والتخلص من تبعية المحروقات، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، التجارة الخارجية، الاقتصاد الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية.

Résumé:

Dans cette recherche, nous avons discuté de l'étude et l'analyse , connaître le contenu des réformes qui a touché le commerce extérieur en Algérie et d'essayer de comprendre la situation de la balance commerciale algérienne à travers l'analyse de la structure des produits des exportations et des importations.

Les résultats de l'étude ont démontés que , malgré les réformes définies par l'économie algérienne, en commençant par les programmes du FMI pris en charge, et les programmes de relance économique lancés par l'Algérie au début du troisième millénaire pour remédier la balance commerciale et de se débarrasser de la dépendance des hydrocarbures, où tous les revenus résultant du commerce extérieur proviennent de l'augmentation des exportations d'hydrocarbures et associés aux prix du pétrole.

Les Mots-clés: la balance commerciale, le commerce extérieur, l'économie algérienne, les réformes économiques.